المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة

دراسة نحوية صرفية

مصطفى عدنان العيثاوي
كليّة الإمام الأعظم
العراق- الأنبار

- **ملخص البحث**

يهدف هذا البحث إلى تناول المصادر التي حُذف عاملها، وما لا أفعال لها البتة فيلغة العرب، أمّا المصادر التي لها فعل من لفظها، فإنها تقع في نوعين: ما يجوز حذفه، كقولك: خير مقدم، لمن رأيت عليه وعثاء السفر، وما يتوجب حذفه، وذلك مقيّد بوقوعه في الطلب، والدعاء للإنسان أو عليه، والأمر والاستفهام بتوبيخ، والتوبيخ بغير استفهام...

وأورد البحث أيضاً المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة، وهذا النوع مقيّد بالسماع، وهو يقع في قسمين:

القسم الأول: ما يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، وقد يكون هذا مفرداً، مثل: أفّاً لك، وقد يكون مضافاً، مثل: سبحان الله، ومنه ما يُستعمل مضافاً ومفرداً، كقولك: ويحك، وويح لك.

القسم الثاني: وهو ما لم يُسمع له فعل من لفظه، مع أنّ القياس لا يمنع أن يكون له فعل، ومنه: الأرْدُنَّ، وهو النعاس، ولم يُسمع له فعل، وببّان، يقال: هم على ببّان واحد، أي: على طريقة واحدة.

هذا وقد أورد البحث الحكم النحوي لكل نوع من هذه المصادر، من حيث تصرفها، بوقوعها في المواضع الإعرابية جميعها، وعدم تصرفها بكونها ملازمة للنصب على المصدرية.

*****

المقدّمة

حمداً لك يا ربّ يليق بكمالك وجلالك، وصلاة وسلاماً على رسولك الكريم، وعلى آله الطاهرين وصحابته أجمعين، وبعد:

فالحاجة إلى سبر أغوار تراثنا اللغوي ما زالت قائمة ؛ فإنّه يزخر بما لا حصر له من القضايا الخفية التي ألمح إليها علماء الأمّة في متون أسفارهم العظيمة، ولعلّ قضية المصادر التي حُذف عاملها، وما لا فعل لها البتة واحدة من القضايا التي تحتاج إلى مزيد عناية، مع أنّ أهل اللغة على اختلاف توجهاتهم، واختلاف الفنون اللغوية التي اعتنوا بها قد أشاروا إلى شيء من هذه المصادر في أبواب متفرقة من كتبهم المعجمية والصرفية والنحوية، فذكروا نزراً منها في غير باب، كباب المصدر والخلاف فيه بين مَنْ عدَّه أصلاً في الاشتقاق ومن عدّه مشتقاً من الفعل، وذِكْر النحاة لطائفة من هذه المصادر عند بيانهم ضوابط حذف الفعل العامل في المصدر، وأنواع الحذف، وكذكر قسم من أصحاب المعاجم لطائفة منها في تفاريق المواد اللغوية لمعاجمهم، وعلى رأس هذه المعاجم لسان العرب لابن منظور، ويصعب على الباحث استقصاء هذه المصادر في مواضعها من المعجم لعدم وقوعها تحت عبارة واحدة، وذكرت بعض الدواوين اللغوية نزراً آخر منها، كالمخصص لابن سيده، والغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلّام، والمزهر للسيوطي، غير أنّ هذه الكتب لم تستوفِ إحصاء ألفاظ هذه الظاهرة، ولم تستوف القول في تقسيمها، وبيان أنواعها، وبذلك فقد جاء هذا البحث، وهو بعنوان: **المصادر التي حُذف عاملها وما لا فعل لها البتة دراسة نحوية صرفية**، محاولاً جمع أكبر قدر من هذه المصادر، مع تصنيفها وبيان أنواعها، والإشارة إلى ما كان منها متصرفاً، وما كان غير متصرف، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقع في مبحثين، جعلت الأول بعنوان: **المصادر المنصوبة بأفعال من لفظها وهي مضمرة**، وجعلت الثاني بعنوان: **المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة**، ثم أردفت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم أثبتُّ قائمة مصادر البحث. والله الموفق.

المبحث الأوّل:
المصادر المنصوبة بأفعال من لفظها وهي مضمرة

وتقع هذه المصادر في نوعين، وذلك على النحو الآتي:

النوع الأوّل: وهو ما يجوز إضمار فعله وإظهاره:

وذلك إذا دلّ عليه دليل الحال أو اللفظ، نحو قولك لمن رأيت عليه وعثاء السفر: خيرَ مقدم، وقولك إذا كنت في حال مساومة وبيع: بيعَ المَلَطى[1] لا عهدَ ولا عقدَ، وقولك لمن لا يَفي بمواعيده: مواعيدَ عُرْقوب، وقولك لمن يغضب على من لا يرضيه: غضَبَ الخيل على اللُجم، وقولك: أَوَفَرَقاً خيراً من حُبٍّ، في جواب من سأل: أتحبني؟ فنُصِب خير، على تقدير: قدمت خير مقدم، وخير أفعل تفضيل في الأصل، فلمّا أُضيف إلى المصدر صار مصدراً، ونُصِب بيع، على تقدير: أبايعك، فتدعها استغناء لما فيه من الحال، ونُصِب مواعيد على تقدير: وعدتني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدر منصوب بوعدتني، ونصب غضب على تقدير: غضبتَ غضب الخيل على اللجم، ونصب فرقاً على تقدير: أفرَقُك، ولكنه تُرك لفظ ذلك كلّه استغناء عنه بما فيه من ذكر معنى المصدر، واكتفاء بعلم المخاطب، ومن ذلك قول الشمّاخ[2]:

أواعدْتني ما لا أُحاول نفعَه مواعيدَ عرقوب أخاه بيَترَبِ

ونُقِل عن العرب التصرف[3] في كلّ ما تقدّم، فاستعملوا فيه الرفع، فقالوا

(١) ويروى: المَلَسى، والملسى والملطى واحد، وهما الاختلاس والنزع، وأصله أنّ العرب إذا تبايعت بيعاً بنقد فأعطت وأخذت، وسلّمت المبيع، وتسلّمت الثمن، قالت: لا حاجة لنا إلى كتب عهدة وإشهاد شاهد؛ إذ تملّس بعضنا من بعض، وتبرأ كل واحد من الآخر، وحصل في يد كل واحد منا حقه، فالملطى: هو البيع بلا عهدة. ينظر: جمهرة الأمثال ٢/ ٢٠٧، والمسائل والأجوبة ٢/ ٩٥٤، وتاج العروس (ملط) ٢٠/ ١٢٣- ١٢٤.

(٢) الديوان (الملحق) ٤٣٠، وينظر: الكتاب ١/ ٢٧٢- ٢٧٣، وشرح المفصل ١/ ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢.

(٣) التصرّف هو أن يقع اللفظ منصوباً وغير منصوب. ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٩٥.

للقادم: خيرُ مقدم، أي: قدومك خيرُ مقدم، فخير خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: قدومك خير مقدم، وكذلك: مواعيدُ عُرقوب، والتقدير: عداتك مواعيد عرقوب، وكذا في أفرَقاً، فهو محمول على تقدير: أوَ أمري فَرَقٌ خيرٌ من حبٍّ، ففي كلّ هذا أنت مخير بين إظهار العامل وحذفه[1].

والحق أنّ هذا الباب واسع في كلام العرب، ولا سيما ما حذف لقرينة لفظية [2]، فلا يمكن حصر أمثلته واستقصاؤها، فما انطبق عليه الضابط فهو من هذا النوع، وإلّا فلا، وهو غير مقيّد بالسماع، وقد أشبع سيبويه الحديث في هذا النوع، وجعله غير مقيد بالمصادر المنصوبة، وإنّما جعله في كل ما دلّ على حذفه دليل، وقد قيّد بعض مظاهره بالسماع[3]، غير أنّ الذي يعنينا هو الحذف مع المصدر فقط.

النوع الثاني: ما له فعل من لفظه وقد حُذِف الفعل العامل فيه وجوباً:

وذلك لكون المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو يقع في: الطلب، والدعاء للإنسان أو عليه، والأمر، والتوبيخ مع استفهام، والتوبيخ بغير استفهام، والإخبار المقصود به الإنشاء أو الوعد، وفي تفصيل عاقبة الطلب أو الخبر، وفي النائب عن خبر الاسم العين بتكرير أو بحصر، والمؤكد مضمون جملة، والمشَبَّه به مشعراً حدوثاً بعد جملة تحتوي على فعله وفاعله معنًى دون لفظ، ولا يصلح العمل فيه[4]، وفيما يأتي بيان لذلك:

أ- ما يراد به الطلب:

وترد مصادر ما يراد به الطلب منصوبة بفعل محذوف، كقولهم: غفرانك، وضرب الرقاب[5]، والدعاء، ومنه قولهم في الدعاء: رعياً وسقياً وجدعاً وخيبة وعقراً وبؤساً...، والمراد: رعاك الله رعياً، وسقاك الله سقياً، وخيّبك الله خيبة...، فانتصبت

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٨٠.
(٢) لمزيد من الأمثلة ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٥٨- ٢٧٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٣، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٦.

المصادر بالفعل المحذوف المتروك إظهاره، وجُعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، فلمّا ذكروا هذه المصادر استغنوا عن ذكر الفعل، فصار قولك: سقياً ورعياً، كقولك: سقاك الله ورعاك الله، فلو ظهر الفعل لصار كتكرار العامل، وبعضهم يُظهر الفعل تأكيداً، فيقول: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً.

وقد أورد النحاة قسماً من المصادر التي لا فعل لها البتة ضمن هذا النوع من المصادر التي تدلّ على الدعاء، والتي حذف عاملها وجوباً، مثل: أُفة (لغة في: أفّاً)، ودفراً، وبهراً...، ولم يشيروا إلى أنّها لا أفعال لها من لفظها البتة، إلّا قليل منهم[1]، واستشهدوا لها بشواهد كثيرة[2].

وقد فصّل ابن مالك القول في أنواع هذه المصادر، (التي لا فعل لها من لفظها)، فجعلها في ثلاثة أنواع: ما يكون مفرداً، وما يكون مضافاً، وما يكون مضافاً وغير مضاف، ومثال المفرد: أُفَّة (لغة في: أفّاً)، ودفْراً، وبَهْراً...، ومثال المضاف: بَلْهَ، بمعنى تترك، ومثال ما يُفرد ويُضاف: ويحَ، كقولهم: ويحَه، وويح فلان، وويحٌ لفلان[3].

والحقّ أنّ هذا النوع من المصادر يحكمه السماع، وكتب النحو والصرف لم تُحصِ كل هذه المصادر، وإنّما أشارت إليها إشارات متفرقة، وهي تمثل القسيم الثاني ضمن ما لا فعل له البتة من المصادر، وسيُبحث في موضعه من المباحث القادمة.

ب- الأمر:

ومثال الأمر قول أعشى همدان[4]:

على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورهم فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالِبِ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٣، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤- ١٨٣٥.
(٤) الديوان ٩٠، وينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٨٤.

وقوله: ندلاً من نَدلْتُ ندلاً، وهو الأخذ باليدين، وهو أيضاً السرعة في السير، والنقل والاختطاف، وهو المراد في البيت، وزريق اسم قبيلة، وندلاً منصوب بفعل محذوف، تقدير الكلام: اندلي يا زريق ندلاً، والمال مفعول به منصوب بالفعل المحذوف، وندلَ منصوب على نزع الخافض، على تقدير: كندل الثعالب[1].

ومن الأمر أيضاً قول قطْريّ[2]:

فصبْراً في مجال الموت صبْرا فما نيلُ الخلودِ بمستطاعِ

ج- التوبيخ مع استفهام، والتوبيخ بغير استفهام:

ومثال التوبيخ مع استفهام قول الشاعر[3]:

أذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حربِهم وزَهْواً إذا ما يجنحون إلى السَّلْمِ

ومثال التوبيخ بغير استفهام قول الشاعر[4]:

خمولاً وإهمالاً وغيرُك مولَعٌ بِتَثْبيتِ أسبابِ السيادة والمَجْدِ

وقد يُستعمل ممّن يخاطب نفسه، على نحو قول عامر بن الطفيل -لعنه الله- : «أَغُدَّةً كَغُدَّة البعير، وموتاً في بيت سلوليَّة»[5]، أراد: أَأُغَدُّ مثلَ غُدَّة البعير، وأموت موتاً في بيت سلوليّة؟[6]

(١) شرح المكودي ١/ ٣٦٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٢.

(٢) شعر الخوارج ١٠٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٦، والتذييل والتكميل ٧/ ١٨٨.

(٣) تمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠، والدرر اللوامع ٣/ ٧٢، وقائل البيت مجهول.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤١، وقائل البيت مجهول.

(٥) أصل القول أنّ عامر بن الطفيل بن مالك وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- فاستخف به، فدعا عليه النبي فأصابته غُدّة مرض منها، فالتجأ إلى بيت امرأة من سلول، فقال ذلك، يضرب في خلتي إساءة تجتمعان على الرجل. ينظر: العقد الفريد ٣/ ٦٨، والمستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٥٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨.

وزاد أبو حيان على ذلك الاستفهام بغير توبيخ في الارتشاف، ومثل بقول المرّار الأسديّ ونصّ على أنه للاستفهام ولم يذكر أنّه بتوبيخ أو بغير توبيخ[1]:

أعلاقةَ أمَّ الوليدِ بعدَ ما أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

والحقّ أنّ البيت محمول على معنى التوبيخ، لا الاستفهام حقيقة[2]، ولم أقف على ذكر لهذا النوع في كتب النحو، وقد جعل أبو حيان البيت من الاستفهام الدالّ على التوبيخ في التذييل والتكميل[3].

د- الإخبار المقصود به الإنشاء أو الوعد:

وأمّا الإخبار، المقصود به الإنشاء فنحو قولهم: حمداً وشكراً، ورغماً وهواناً، وقسماً لأفعلنّ...، على تقدير: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، وأُرغمك بفعله رغماً (كناية عن الذلّ)، وأُهينك به هواناً، ومنه قول الشاعر[4]:

حَمْداً اللهَ ذا الجلالِ وشكراً وبداراً لأمرِه وانقياداً

وعلى هذا جاء ما نقله سيبويه من قولهم: كرماً، وصلَفاً، وقال في بيانه: «وممّا ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك: كرَماً وصَلَفاً[5]، كأنّه قال: ألزمك الله، أدام لك كرماً وأُلزمتَ صَلَفاً، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأوّل، لأنّه صار بدلاً من قولك: أكرِمْ به وأصلِفْ به، كما انتصب مرحباً»[6].

(١) المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما تبقى من شعره ١٦٨، وينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣- ٢٢٥٤.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد ٦/ ٢٨٦٤، ٢٨٦٧.
(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١١/ ١٠٨.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٤، والمساعد ٢/ ٢٤٣، والبيت مجهول القائل.
(٥) الصلف: مجاوزة القدر في الظرف والبراعة والادّعاء مع تكبّر. اللسان (صلف) ٩/ ١٩٦.
(٦) الكتاب ١/ ٣٢٨،وينظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠.

فهذه مصادر أفعالها الناصبة لها المضمرة أخبار يخبر بها المتكلم عن نفسه، وليست دعاء لأحد أو عليه، وقد أشبهت ما قبلها التي دلّت على الدعاء من جهة أنّها تدل على الاستقبال، كما أنّ الدعاء يراد به المستقبل، وحذفوا الفعل هنا لأنّهم يجعلون هذا بدلاً من التلفظ بالفعل، مثلما يفعلون ذلك في الدعاء، وقد نقلوا عمّن يوثق بعربيته قوله: حمدُ الله وثناءٌ عليه، بالرفع، في جوابه لمن قال له: كيف أصبحت؟ كأنّه قال: شأني وأمري حمدُ الله وثناءٌ عليه، ونصّ غير واحد من النحاة أنّ النصب هو الوجه على الفعل المتروك إظهاره[1]، وهو الوجه المختار عندنا، وذلك من جهة كثرة دورانه في السماع، ولكثرة نظائره فيما تقدم ممّا دلّ على الدعاء.

وأمّا الوعد فقولك في وعد من يعزّ عليك: افعل وكرامة ومسرّة، وكقولك للمغضوب عليه: لا أفعل ولا كيداً ولا همّاً، ولأفعلَنَّ ذلك ورغماً وهواناً، ومعنى (كيداً)، أي: لا أكاد كيداً أن أفعل، وهو من كدت أكاد، وليس من الكيد الذي هو المكر، ولا أهمّ به همّاً، وهو من الهمّة وليس من الهمّ: الحزن، فهو يؤكد ما ينفي أن يفعل، ومعنى: ورغماً وهواناً، أي: أرغمك رغماً، وأهينك هواناً، إذلالاً له[2].

هـ- تفصيل عاقبة الطلب أو الخبر:

ومثال تفصيل عاقبة الطلب قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾(محمد/ ٤)، فمنّاً وفداء ذُكرا لأجل تفصيل عاقبة الأمر بشد الوثاق، والآية محمولة على تقدير: فإمّا أن تمنوا منّا، وإمّا أن تفادوا فداء[3]، ومثال المفصّل به عاقبة خبر قول الشاعر[4]:

لأجْهَدَنَّ فإمّا درءَ واقعة تُخشى وإمّا بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فالمصدران درء وبلوغ نُصبا بفعل حُذف وجوباً، لأنّهما ذُكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد، وهو كلام خبري، والمعنى: إمّا أدرأ، وإمّا أبلغ[5].

(١) الكتاب ١/ ٣١٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨٢.
(٢) ينظر: شرح المفصّل ١/ ٢٨٢، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٠.
(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٠٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤١، والدرر اللوامع ٣/ ٧٥، والبيت مجهول القائل.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٠٣، والبيت مجهول القائل.

و- النائب عن خبر الاسم العين بتكرير أو بحصر:

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر(١):

أنـا جـدّاً جـدّاً ولَهْـوُك يـزدا دُ إذن مـا إلى اتّفـاقٍ سـبيلُ

والنائب بحصر مثاله قول الشاعر(٢):

ألا إنّـما المسـتوجبون تَفَضُّـلاً بـداراً إلى نيـل التّقَـدُّم والفضـلِ

وقد كان التكرير في البيت الأوّل عوضاً من ظهور الفعل، وقام الحصر في الثاني مقام التكرير، وهو إنّما، فجُعل ذلك أيضاً عوضاً، ولأنّ في الحصر تقوية للمعنى؛ ممّا يقوم مقام التكرير، واشتُرط أن يكون المخبر عنه اسم عين؛ لأنّه لو كان اسم معنى لكان المصدر خبراً فيرفع، على نحو قولك: جِدُّك جِدٌّ عظيم، وإنّما بدارُه بدارُ حريص، وإذا لم يجُز جعله خبراً وجب نصبه بفعل هو الخبر، فتقدير: جدّاً جدّاً: أنا أجِدُّ جِدّاً، وتقدير البيت الثاني: إنّما المستوجبون تفضلاً يبادرون بداراً، ولو عُدم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار، بل يكون جائزاً هو والإظهار(٣).

ومن هذا النوع أيضاً قولهم: ما أنت إلا قتلاً قتلاً، وإنّما أنت سيراً سيراً، وهو محمول على تقدير فعل محذوف لا يظهر؛ إذ صار المصدر بدلاً منه، وإنّما يُقال هذا لمن يداوم على الفعل ويكثر منه، فاستُغني بدلالة المصدر عن إظهاره، والقول محمول على معنى: تسير سيراً سيراً، وتقتل قتلاً قتلاً، وهذا الباب لا يختصّ بالمخاطب، فقد يُستعمل في الإخبار عن الغائب، فتقول: عبد الله سيراً سيراً، وكان عمرو سيراً سيراً، إذا أخبرت بشيء اتصل بعضه ببعض، والرفع جائز، فتقول: ما خالدٌ إلّا سيرٌ سيرٌ، على معنى: ما خالد إلا صاحب سير، فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه، والرفع لا دليل له على الكثرة والمواصلة كدلالة النصب، وإنّما فيه إخبار بأنّه صاحب سير فقط(٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٤.
(٢) نفسه.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٨- ١٨٩، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠٤- ٢٠٥.
(٤) شرح المفصل ١/ ٢٨٣، والتذييل والتكميل٢/ ٢٠٥.

ز- المؤكّد مضمون جملة:

وممّا يجب حذف عامله المؤكدُ لمضمون جملة، وهو يقع في نوعين: الأوّل، مؤكدٌ لنفسه، والثاني، مؤكد لغيره، ومثال الأوّل: له عليّ ألف دينار اعترافاً، وهو بمنزلة تكرير الجملة، فكأنّه نفس الجملة، وكأنّ الجملة نفسه، ومثال الثاني: هو ابني حقّاً؛ إذ هو ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها من حيث اللفظ والمعنى[1]، ويقع هذا النوع أيضاً في المعرّف بالألف واللام وبالإضافة، واستُعمل الأوّل في الحّق والباطل، كقولك: هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، والثاني، كقولك: هذا القولُ لا قولَك، وهذا القولُ غيرَ ما تقولُ[2].

ح- المصدر المشَبَّه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى:

ومن المحذوف فعله العامل وجوبا، المصدر المشَبَّه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى، ويشترط فيه دلالته على الحدوث، كقولهم: له دقٌّ دقَّك بالمِنْحاز[3]، حبَّ القِلقِل[4]، فلو لم يكن بعد جملة لم يجز النصب، كقولك: دقّه دقَّك بالمنحاز، ولو كان بعد جملة تضمنت الحدث دون معنى الفاعل لم يجز النصب إلّا على ضعف، كقولك: فيها صوتٌ صوتُ حمار، وكذلك لو كان المصدر غير دالّ على حدوث، كقولك: مررت بزيد وله ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء، فإنّه لا ينصب؛ لأنك لا تريد: مررت به وهو يفعل، بل أخبرت عنه بأنّه ذو ذكاء[5].

وأمّا قولهم: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، بنصب صوت الثانية، وذلك على وجهين، أحدهما: أن يكون منصوباً بالمصدر المتقدم (صوتٌ) لأنّه

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩- وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٣.
(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٢٠٨.
(٣) وهو الهاون. اللسان (نحز) ٥/ ٤١٤.
(٤) القلقل: نبت له حب كحب العدس أو اللوبياء، يؤكل والسائمة حريصة عليه. اللسان (قلل) ١١/ ٥٦٧.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩٠، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٠١٣.

بمعنى الفعل، لأنّه بمعنى يُصوِّتُ، وقد ناب المصدر مناب الفعل، وعلى هذا يُحمل نصب صوتَ على المصدر، أو لأنّه حال، وفي الوجهين في: (صوتَ حمار) تشبيه، فنصب المصدر محمول على تقدير: يصوّت تصويتاً مثلَ تصويت الحمار، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وإذا أُعرب حالاً، فيكون التقدير: فإذا هو مشبهاً أو ممثّلاً صوتَ حمار.

وأمّا الوجه الثاني، وهو أن يكون منصوبا بفعل محذوف، فيجوز أن يكون الفعل من لفظ المصدر، ويجوز ألا يكون من لفظه، وعليه فإمّا أن يكون التقدير: له صوتٌ يصوت صوتَ حمار، ويكون صوت مصدراً أو حالاً على نحو ما مرّ ذكره، وإمّا أن يكون التقدير: له صوتٌ يُخرجه صوتَ حمار، أو يُمَثِّله صوتَ حمار، وعلى هذا الوجه يكون نصب المصدر على الحال لا غير، وأمثلة هذا النوع كثيرة فاشية في كلام العرب، وقد أورد أهل الصنعة الجمّ الكثير منها في كتبهم، ومنه قول النابغة الذبياني[1]:

مقذوفة بدَخيسِ النَّحْضِ بازلُها ... له صريفٌ صريفَ القَعوِ بالمسدِ

فشبّه الشاعر صوت بازل الناقة، وهو نابها حين بزل، بصوت القعو، وهو ما تدور فيه إذا كان من خشب[2].

وقال الجعدي يصف طعنة[3]:

لها بعد إسناد الكليم وهدْئِهِ ... ورنَّة من يبكي إذا كان باكيا

هديرٌ هديرَ الثور ينفض رأسه ... يَذُبُّ برَوْقَيه الكلابَ الضواريا

أراد أنّ الطعنة تخرج الدم، لها صوت كصوت هدير الثور من الوحش حينما

(١) الديوان ١٧، وينظر الكتاب ١/ ٣٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨٣.
(٢) ينظر: الدرر اللوامع ٣/ ٧٧.
(٣) الديوان ١٩٢، وينظر: الكتاب ١/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل ٧/ ١١٤.

يُقاتل كلاب الصيد، والروقان: القرنان ينفض رأسه، ليذبّ الكلاب بقرنيه[١].

هذا ولو تضمّنت الجملة ما فيه معنى الفعل، مع صلاحية العمل لوجب أن يكون ذلك هو العامل، نحو قولك: هو مصوّت تصويت حمار[٢].

- **حذف الفعل العامل في المصدر بين القياس والسماع:**

اختلف النحاة في حذف الفعل فيما تقدم، فجعله قسم منهم محصوراً بالسماع فلا يقاس عليه، ونُسِب القول إلى سيبويه[٣]، وذهب الفراء[٤] والمبرد[٥] إلى أنّ هذا ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وذهب آخرون إلى أنّه ينقاس في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد، وهو اختيار ابن مالك، وأنكر ما نُقِل عن سيبويه، وقال ليس له نصّ على ذلك، وأشار إلى أن في كلامه ما يشعر أن ما دلّ منها على أمر أو دعاء أو توبيخ أو إنشاء فهو مقيس[٦]. وقيل ما كان له فعل من لفظه لا يبعد فيه القياس، وما لا فعل له فلا ينقاس، وورد الرفع في ذلك كلّه، فقالوا: سقيٌ لك، ورعيٌ لك، وهو قليل، والمعنى مفهوم، وهو على نحو قولهم: سلام عليكم[٧]. وما ذهب إليه ابن مالك في اختياره يؤيده كثرة الشواهد المسموعة في هذا الباب، وكثرة الاستعمال دليل على الأصالة.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٦٩.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٩١.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٤.
(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣.
(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٨- ٢٢١.
(٦) شرح التسهيل ٣/ ١٢٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٣.
(٧) ينظر: شرح المفصل ١/ ٢٨١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٦٠- ١٣٦١.

المبحث الثاني:
المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة

وتقع المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة في نوعين، وذلك على النحو الآتي:

النوع الأوّل: ما يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، ومنه ما يُستعمل مفرداً، ومنه ما يُستعمل مضافاً، ومنه ما يُستعمل مفرداً ومضافاً، وهذه المصادر يحكمها السماع، ودليل التزام حذف أفعالها أنّهم استعملوا هذه المصادر ولم يستعملوا أفعالها، مع كثرة دورانها في كلامهم[1]، وفيما يأتي تفصيلها:

أ- المفرد:

وهو الذي لا يُستعمل مضافاً، ومنه **أُفّ، أُفّاً، أُفّة**: يُقال: أُفّاً لك، أي: قذاراً لك، وهو منصوب على إرادة الدعاء، كما يُقال: ويلاً لك[2]، والأصل فيه أنّه اسم صوت قام مقام المصدر؛ فنُصب عند قطع الفعل الناصب عنه[3]، وقد جعل سيبويه النصب في هذا ونحوه على حذف الفعل المتروك إظهاره، وذلك عند ذكر مذكور فتدعو له أو عليه، وإنّما ذكروا لك بعده ليبيّنوا المعني بالدعاء[4]. ومصادر هذا النوع غير متصرفة، فلا ترفع ولا تجر ولا تعرّف بالألف واللام، وهي منصوبة بأفعال غير مستعملة[5].

(١) أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٣٠.
(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٨٥،واللسان ٩/ ٦-٧.
(٣) عقود الزبرجد ١/ ٢٩٨.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٢، ٣١٥، وشرح السيرافي ٢/ ٢٠٥.
(٥) شرح المفصل ١/ ٢٧٩، ٢٩٧.

ويُقال أيضاً: أفٌّ لك، كما يُقال: ويلٌ لك[١]، والمرفوع مبتدأ مبني عليه ما بعده، والمعنى فيه كمعنى المنصوب[٢].

ويقال كذلك: أفٍّ لك، على التشبيه بالأصوات، مثل: مهٍ، وصهٍ، ويقال: أُفْ لك تشبيهاً له بالأدوات، مثل: كم، ومَنْ، وهل[٣].

ونقل ابن دريد تصرّف أُفّ على: يئفّ ويؤفّ أفّاً[٤]، وهو قول ضعيف، ولم يذكره أهل الصنعة كابن مالك في اللامية وفي شرح التسهيل، ولم يستدركه أبو حيان[٥]، ونصّ ابن منظور أنّه لم يجد له فعلاً من لفظه[٦].

هذا وقد أورد أهل اللغة لهذا اللفظ خمسين وجهاً[٧]، أفصحها وأكثرها استعمالاً (أُفٍّ)، وقد تكررت في الحديث[٨].

ومثله بَهْراً: والبُهْرُ ما اتسع من الأرض، وبُهرَة كلّ شيء وسطه، وبَهَرَه يَبْهَرُه بهْراً: قهره وغلبه، والبُهر: الغلبة، وبهرت فاطمة النساء: غلبَتْهنّ جمالاً وحسناً، ويقال: بهراً له، أي: غلبة وتعساً، قال ابن ميّادة [٩]:

تفاقدَ قومي إذ يبيعون مُهجتي بجارية بهراً لهم بعدها بهرا

وقال عمر بن أبي ربيعة [١٠]:

ثمُ قالوا تحبها؟ قلت بهرا عدد النجم والحصا والتُّرابِ

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٨٥، واللسان ٩/ ٦-٧.
(٢) الكتاب ١/ ٣١٥.
(٣) اللسان (أفف) ٩/ ٧.
(٤) الجمهرة (أفف) ١/ ٥٨.
(٥) ينظر: التاج (أفف) ٢٣/ ٢٠.
(٦) اللسان ٩/ ٧.
(٧) ينظر التاج ٢٣/ ٢٣.
(٨) النهاية في غريب الحديث (أفف) ١/ ٥٥.
(٩) شعره ١٣٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤.
(١٠) الديوان ٧٣، وينظر: اللسان (بهر) ٤/ ٨٤، والتاج (بهر) ١٠/ ٢٦١.

وقيل معنى بهراً في البيت: جمّا، وبهذا فقد نصّ بعض أهل اللغة أنّ لبهر فعلاً من لفظه، على نحو ما ورد من النصوص السابقة، وأشار سيبويه أنّ بهراً إذا كان بمعنى الدعاء على نحو قولهم: بهراً لك، أي: تبّاً لك، فلا فعل له، وإنّما نُصب على تقدير الفعل، كأنّهم جعلوا بهرا بدلاً من بهرك الله، ونصّ أنّ هذا تمثيل لا يُتكلم به؛ فهو ممّا ينتصب على حذف فعل غير مستعمل إظهاره[1].

وذكر ابن سيده أنّ بعض المصادر لا يُستعمل الفعل المأخوذ منها، وبعضها يستعمل، فممّا لا يستعمل الفعل منه: بهراً، وهو محمول على تقدير: بهرك الله، ولا يُتكلم به، فهو تمثيل[2]. وذكر أيضاً أبو البركات (بهراً) ضمن المصادر التي لا أفعال لها في رده على أهل الكوفة في قولهم إنّ الفعل هو الأصل في الاشتقاق وليس المصدر، بدليل أنّنا نجد أفعالاً لا مصادر لها، فقولهم معارَض بالمصادر التي لا أفعال لها نحو: ويل... وبهراً[3]، وقد اختار أبو حيّان أن يكون لـ(بهراً) فعل، ونقل عن ابن الأعرابي في الدعاء على القوم: بهرِهم الله، أي غلبهم[4]. والحقّ أن ما نقله ابن الأعرابي لم يؤيده السماع كثرة.

ومثله **دَفْراً**: أي نتْناً، والدَّفْر: النتن، ولذلك قيل للدنيا أمّ دفار، ولم يُستعمل منه فعل[5]، فجئتَ بمصدر فعل مستعمل، وهو قولك: نتن نتناً[6]، ومصادر هذا النوع (وهي المفردة، التي تكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) نادرة قليلة، فلم يقف البحث على غير هذه الثلاثة المذكورة.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣١١- ٣١٢، وشرح المفصل ١/ ٢٩٧.
(٢) المخصص ٣/ ٣٩١.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٢- ٢٠١.
(٤) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٣٦١.
(٥) شرح المفصل ١/ ٢٩٧، واللسان (دفر) ٤/ ٢٨٩.
(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٤١.

ب- المضاف:

ويكون مفرداً (ليس مثنى ولا جمعاً)، ويكون مثنى، ومثال المفرد قولهم في القسم الاستعطافي: قَعْدَكَ اللهَ إلّا فعلت، أي نشدتك الله، أو تثبيتك الله، ونُقل أيضاً بكسر القاف (قِعْدَك)، وأنكره ابن منظور، وقال لا أعرفه[1]، ومن الإضافة والاستعطاف قولهم: عَمْرَكَ اللهُ، وهو من التعمير، مصدر عمّرتك الله، بمعنى نشدتك الله، وأصله من العُمْر وهو البقاء، فالمتكلم متوسل باعتقاد البقاء لله تعالى.

ومن المضاف أيضاً، بلْهَ، على نحو قول كعب بن مالك[2]:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلْهَ الأكفّ كأنّها لم تُخلَقِ

أيّ تترك الأكفّ تركاً، كأنّها لم تُخلق، وروي بله الأكفَّ على أنّه اسم فعل بمعنى اترك، وحينئذ لا يكون مضافاً.

ومنه سبحانَ اللهِ، ومعناه: تنزيه له وبراءة من السوء، وهو ليس مصدر سبح، فلا يُقال سبح بالتخفيف، فيكون سبحان مصدراً له، وسبّح مشتق من سبحان، كاشتقاق حاشيت من حاشى، وسوّفت من سوف، ولبّيتُ من لبّيك، واستُعملت منونة غير مضافة، وقد وردت بالوجهين في قول الشاعر[3]:

سبحانَه ثُمَّ سُبحاناً نعوذُ به وقبله سبّح الجوديُّ والجُمُدُ

وحمل التنوين على الضرورة، على نحو صرفهم ما لا ينصرف، وقيل بل أراد التنكير[4].

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، واللسان (قعد) ٣/ ٣٦٣- ٣٦٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٤٨.
(٢) الديوان ٢٤٥، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٤، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٤- ١٨٣٥.
(٣) ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت (صلة الديوان) ١٦١، والكتاب ١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٨٥، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦٩. ونُسب البيت إلى أمية بن الصلت وإلى زيد بن عمرو بن نفيل.
(٤) المقتضب ٣/ ٢١٧.

وقد يُحذف المضاف على نية إرادته، كقول الشاعر[1]:

أقــول لمّــا جــاءني فخــرُه سـبحانَ مـن علقمـة الفاخـرِ

عـلى تقديـر سـبحان الله، فحـذف المضـاف إليـه وتـرك المضـاف عـلى هيئتـه التـي كان عليهـا قبـل الحـذف.

ومثـل سـبحان معـاذ الله وريحانـه، فمـن قـال: معـاذ الله، كأنّـه قـال: عيـاذاً بـالله، فانتصـب عـلى تقديـر أعـوذ بـالله عيـاذاً، والريحـان: الـرزق، والقـول محمـول عـلى تقديـر: أسـترزق الله اسـترزاقاً، فحُـذِف الفعـل لأنّـه بـدل مـن اللفـظ بأعـوذ وأسـترزق، فهـذه المصـادر وضِعـت موضعـاً واحـداً لا تتـصرّف، فـلا تقـع في الجـرّ والرفـع، ولا تدخلهـا الألـف والـلام[2].

ونظـير سـبحان ومـا تقـدم: سـلامَك ربّنـا، أي: تنزيهـا مـن السـوء، ومثلـه غفـران؛ فـإنّ مـن العـرب مـن يقـول: غفرانَـك لا كفرانَـك، مريـداً: اسـتغفارا لا كفـراً، فهـذه المصـادر نظـير سـبحان في البناءوالمجـرى، وهـي لا تسـتعمل إلّا منصوبـة مضافـة فهـي غـير متصرفـة[3].

أمّـا المثنـى مـن المهمـل الفعل المـلازم للإضافة فهـو المراد بـه التكثير، وهـو كقولهم: لبّيـك، وحنانيـك، وسـعديك،... وهـذا المثنـى لا يكون إلّا في حـال إضافة مثل سـبحان ومعـاذ، والتثنيـة قامـت مقام ذكـر الفعل، وكل مصـدر مثنـى، والتثنية فيـه للتكثير، يجب حـذف فعلـه، وإنّـما اشـترطوا التكثـير؛ لأنّ مطلـق التثنيـة لا يوجـب حذف الفعـل، مثل قولـك: ضربـت ضربتـين، أي نوعـين مـن الـضرب، فلـم يتوجب حـذف العامـل لعدم إرادة التكثـير، ولبيـك مأخوذ من: ألبّ بالمـكان، إذا أقام به، فكأنّه قـال: أقيم على طاعتك إقامـة بعـد إقامـة، وسـعديك مأخـوذ من المسـاعدة والمتابعـة، وأنكر قسـم مـن النحاة أن تكـون هـذه المصـادر منصوبـة بأفعال مـن ألفاظهـا، وإنّـما هي منصوبـة بأفعـال مضمرة،

(١) وهو الأعشى ميمون بن قيس، ديوانه ١٤٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٥.
(٢) الكتاب ١/ ٣٢٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٤.
(٣) الكتاب ١/ ٣٢٥- ٣٢٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢١٥.

تقدر من غير ألفاظ المصادر، بل من معانيها، فمعنى لبيك: أقمتُ وداومتُ، ومعنى سعديك: تابعتُ، وهما ليسا من باب: سقيا لك؛ إذ لا يجوز أن يُقال: ألبَّ لبّيك، ولا يجوز: أسعد سعديك؛ لأنّها لا أفعال لها مستعملة فتنصبها، وهي مصادر لا تتصرف، فلا تقع غير منصوبة[1]، وقد أورد النحاة مجموعة أخرى من الألفاظ جاءت على هذا النحو في باب المصدر (المفعول المطلق)، مثل: دواليك، كأنّه مأخوذ من المداولة والمناوبة، وحذاريك، كأنّه قال: ليكن منك حذر بعد حذر، وهذاذيكَ، يُقال: ضرباً هذاذيكَ، أي، هَذّاً بعد هذّ، وهو من هَذَّ يَهُذُّ، إذا أسرع في القراءة والضرب، وقد عقد سيبويه لهذه الألفاظ باباً خاصّاً بها[2].

ج- ما يُستعمل مضافاً ومفرداً:

وهو يرد في ألفاظ وصفها بعض النحاة أنّها قليلة[3]، وهي: وَيْح، ووَيْل، ووَيْب، ووَيْس، أمّا **ويح** فإنّها تدلّ على الترحّم والتوجع لمن وقع في هلكة لا يستحقّها، وهي كلمة حسنة ليّنة، كقولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَه. وقالوا ويحك، وويحَ فلان، وويحاً لفلان، وويحٌ له، وقيل قد تُستعمل للعذاب، وقد تُقال بمعنى المدح والعَجَب، وقيل ليس بينه وبين الويل فرق، إلّا أنّه ألين قليلاً[4].

وأمّا **ويل** فهي كلمة عذاب، وحلول شرٍّ وتفجّع، وفيها شتم، يُدعى بها لمن وقع في هلكة يستحقّها، يُقال: ويلَهُ، وويلك وويلي، وويلٌ له، وويلاً له، وويلٌ له ويلٌ طويل، وويلٌ له ويلاً طويلاً، وفي الندبة ويلاه، قال جرير[5]:

كسا اللؤمُ تيماً خضرة في جلودها فويلاً لتيمٍ من سرابيلها الخُضرِ

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٣، والصفوة الصفية ١/ ق٢/ ٤٥٤، وشرح المفصل ١/ ٢٩٢، ٢٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٨٦.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٨- ٣٤٥، وشرح المفصل ١/ ٢٩٤، ولسان العرب (هذذ) ٣/ ٥١٧.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٧٨.

(٤) الكتاب، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٢٤، ٣/ ٣، واللسان (ويح) ٢/ ٦٣٨، و(ويس) ٦/ ٢٥٩.

(٥) الديوان ١٦٢، وينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٤، واللسان (ويح) ١١/ ٧٣٦- ٧٣٩، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٣٦.

وقالوا: ويلاً له وأباه، وويله وأباه، على تقدير: ألزمه الله ويله وأباه، وقالوا: ويلٌ له وأباه، على المعنى المتقدم، كما قالوا: حسبك فيه معنى كفاك[1]. وقالوا أيضا: ويلك وعَوْلك، وويلٌ له وعَوْلٌ، وهو قول لا يجوز أن يُتكلّم به، وهو مفرد إلّا في حال تركّب ويلك معه، فلا يجوز: عولك، وهو كالإتباع، الذي لا يستعمل إلا بعد شيء متقدم عليه، مثل: أجمعين وأكتعين[2].

وأمّا **ويس** فتُقال في موضع الرأفة والاستملاح، كقولك للصبي: ويسه ما أملحه، فهي مثل ويح وحكمها كحكمها، وقيل هي مختصة بالصبيان، وقالوا: لقي فلانٌ ويساً، أي: ما يريد، وقالوا بضده، أي: ما لا يريد، وقيل تأتي بمعنى الفقر، قالوا: ويسٌ له، أي: فقر له[3].

وأمّا **وَيْب** فإنّها مثل ويل، تقول: وَيْبَك، وويبَ زيد، وويبٌ لزيد، ووياً لزيد، ونُقل عن ابن الأعرابي: ويبِ فلانٌ، إلّا بني أسد، ولم يفسره، وحمل الزبيدي كسر باء ويب على البناء ورفع فلان على المبتدأ أو الخبر، ونصّ على أنّه استعمال غريب، وقوله إلّا بني أسد أي: فإنّهم يفتحونه، وقيل معنى ويب التصغير والتحقير، كقولهم: ويب أبيك، على معنى: ويل، ومنه قول المُخَبّل السعدي[4]:

يا زبرقانُ أخا بني خلَفٍ ما أنت -ويبَ أبيك- والفخرُ

وقد زاد بعض أهل اللغة على هذه الألفاظ: وَيْخ، ووَيْه، ووَيْد، ووَيْكَ، بمعنى ويلك. أمّا ويخ فقد وُصِفت بأنّها لحن أو لثغة، وأنكرها أكثر اللغويين[5]، وأمّا ويه فإنّه اسم فعل او اسم صوت، وهي إغراء وتحريض واستحثاث، فهي

(١) الكتاب ١/ ٣١٠.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣١٨، وشح الكتاب للسيرافي ٢/ ٢٠٩.
(٣) الإبانة في اللغة العربية ٤/ ٤٩١، واللسان (ويس) ٦/ ٢٥٦.
(٤) المخبل السعدي وما تبقى من شعره ١٢٥، وينظر: الكتاب ١/ ٢٩٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤، واللسان (ويب) ١/ ٨٠٥، و(ويل) ١١/ ٧٤٠، والتاج (ويب) ٤/ ٣٧٠.
(٥) الإبانة في اللغة ٤/ ٤٩٢، والتاج (ويخ) ٧/ ٣٦٧.

ليست كويح في الدلالة على الترحم، فهي تشبهها باللفظ فقط[1]، وأمّا ويد فلم يقف البحث على ذكر لها في غير ما ذكره الصحاري في إبانته، إذ لم تُذكر لها مادة في اللسان والتاج. وأمّا ويك، فهو اسم فعل، أو اسم صوت يستعمل في حال الندم والإعجاب بالشيء، كأنّه اسم أُعجَبُ، أو أتندَّمُ، والكاف فيها للخطاب[2]. وربّما الذي جعل هؤلاء القوم يدخلون هذه الألفاظ ضمن مجموعة: ويل، هو ما نصّ عليه صاحب العين في قوله: «وأمّا الويح ونحوه ممّا في صدره واو فلم يُسمع في كلام العرب إلّا ويح، وويس، وويل، وويه»[3]، فلم يشر المؤلف إلى توافق هذه الألفاظ في الاستعمال والصياغة.

ومذهب جمهور النحاة أنّ أصل هذه المصادر: ويحٌ، وويلٌ، وويسٌ، ويبٌ، دخلت عليها كاف الخطاب، ونُقل عن الفراء أنّ الأصل فيها كلها: وي، فويلك هي وي زيدت عليها لام الجرّ، فإذا وليها الضمير فُتحت اللام، وإذا وليها الظاهر جاز الفتح في اللام، وجاز الكسر، وكسرها محمول على الأصل، والفتح محمول على خلط اللام بوي، على نحو قول العرب: يا آل تيم، ثمّ أُفرِدت اللام فمُزجت بيا كأنها جُعلت منها، وعلى هذا أنشد الفراء لزهير بن مسعود[4]:

فخير نحن عند الناس منهم إذا الداعي المثوّب قال يالا

ثمّ كثر استعمالها فأدخلوا عليها لاماً ثانية، فصارت ويل لك، وكذا ويح لك، وويس لك. ورُدّ هذا بأنّ الأمر لو كان على قول الفراء لم يجز أن يقولوا: ويلٌ لزيد، بضم اللام وتنوينها وإدخال لام أخرى[5].

(١) التاج (ويه) ٣٦/ ٥٥٤.

(٢) وللنحاة تفصيلات في لفظها ومعناها وإعرابها. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ٤٨٠، وشرح المفصل ٣/ ٩١، والأشموني ٣/ ٣٦٥- ٣٦٧.

(٣) العين (ويح) ٣/ ٣١٩.

(٤) المخصّص ٣/ ٣٩٢، وشرح المفصل ١/ ٢٩٨، والبيت ينسب أيضاً إلى الفرزدق، ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٣٩، وهو ليس في ديوانه.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٢١٠.

وهـذه المصـادر إذا أضيفـت لم تتـصرف، ولم تكـن إلا منصوبـة، فـلا يجـوز رفعهـا بالابتـداء لعـدم وجـود خبر، فـإن أُفـرِدتْ وجـيء باللام جـاز الرفـع بالابتـداء، فتقول: ويـلٌ لـك، وويحٌ لـه، فيكون الجـار والمجـرور متعلقاً بخبر محـذوف، وجـاز النصب على جعلهـا مصـدراً (مفعـولاً مطلقـاً)، فتقـول: ويـلاً لـك، عـلى تقديـر فعل غير مسـتعمل، كأنّهـم كرهـوا أن يبنـوا منها أفعالاً لاعتـلال فائها كوعـد، وعينها كباع، فتجنبوا اسـتعماله لمـا كان يُعقِـب من وقـوع إعلالين، فتركـوا ذلك، وأجروها مجـرى المصادر المفـردة المدعوّ بهـا، وجعلـوا الإضافـة فيهـا بمنزلة الـلام في قولهم: سـقياً لـك، ورعياً لك، وذلـك لبيان المقصـود؛ إذ لـولا الـلام لما عُـرِف من يُعنـى[1]، والإضافة فيهـا مقيّدة بالسـماع، فلا يُقاس عليهـا، ومصـادر هـذا البـاب لا تُسـتعمل إلا حيـث اسـتعملتها العـرب الذيـن نطقـوا بالعربيـة، ويُلتـزم فيهـا بـما ورد في السـماع، وإلى ذلـك أشـار ابـن سـيده، فليـس كل شيء عنـده مـن هـذه المصادر يضـاف، وإنّـما يقيّد ذلك بـما ورد عن العـرب، فإنّك لا تسـتعمل سـقيك، وكـذا رعيـك، وإنّما يجـب اتبـاع العرب في ذلـك؛ لأنّها مصـادر حذفـت أفعالها، وجُعلـت بـدلا مـن اللفـظ بهـا، عـلى إرادة معنى الدعـاء، فنحـو هذا يلـزم عدم تجـاوزه؛ لأنّ الحـذف الواجـب وإقامـة المصـدر مقـام الفعـل، بحيـث لا يظهـر الفعـل معـه، ليس قياسـا مطّرداً[2].

وبهـذا فـإنّ غالـب مـا تقـدم يُعدّ مـن التراكيـب الثابتـة في اللغـة العربيـة الفصحى، وهـي التراكيـب التـي تسـتعمل، في سـياقات لغويـة اسـتعمالية معينـة، اسـتعمالاً متوارثـاً يُسـتدعى مـن ذاكـرة أبنـاء اللغـة، وليـس مـن الـضروري أن تخضـع هـذه التراكيـب الثابتـة لشرائـط التفسـير التـي تكـون جـزءاً مـن القوانـين التحويليـة التـي تتسـلّط عـلى التراكيـب الكلاميـة قبـل أن تصبـح واقعـاً منطوقـاً، فنحـن لا نجتهـد في اسـتعمالها وإنـما نخضـع لـشرط واحـد متمثّـل في اسـتدعائها مـن الذاكـرة[3].

(١) شرح المفصل ١/ ٢٩٨، واللسان (ويح) ٢/ ٦٣٩، والمزهر ٢/ ١٥٧.
(٢) المخصص ٣/ ٣٩٢.
(٣) ينظر فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة ٢٩٦- ٢٩٨، ٣٠٠.

النوع الثاني: ما لم يُسمع له فعل من لفظه، مع أنّه لا يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، ولا يمنع اللفظ من استعماله كالإعلال وغيره، والقياس في نحو ما سيرد من مصادر لا يمنع أن يكون له فعل، وهذه المصادر مقيدة أيضاً بالسماع، وقد وردت متصرّفة في استعمال العرب لها، ولم يتطرق النحاة إلى هذه القضية؛ لانعدام الحاجة للتنبيه إليها لوضوح أمرها، وقد وردت في المواضع الإعرابية كافة، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

الأبوّة: الأب معروف، ويُقال: أب بيّن الأبوّة، أي: أنّه أب حقيقة، وليس مجازاً، فإنّهم يسمّون صاحب الشيء ومالكه، والقائم عليه: أباً، كما قالوا: أبو المنزل، والأبوّة مصدر جاء على (فُعُولَة) تركت العرب استعمال الفعل منه[1].

الأخوّة: الأخ معروف، وهو الذي ولده أبوك، أو ولدته أمّك، أو ولده كلاهما، يُقال: أخ بيّن الأخوّة، أي: هو أخ ظاهر في النسب على الحقيقة لا المجاز، والأخوّة مصدر للأخ لم تستعمل العرب منه فعلاً[2].

الأُرْدُنُّ: الرُّدْن: مقدّم كُمّ القميص، وأردنتُ القميص، وردّنته ترديناً: جعلت له رُدناً، والأَرْدَن: ضرب من الخزّ الأحمر، والرَّدَنُ: الغَزْل يُفتل إلى قُدّام، ورَدِنَ جلده يرْدَنُ رَدَناً: إذا تقبّض وتشنّج، والأُرْدُنُّ: النعاس الغالب، ولم يُسمع منه فعل، وقالوا نعسة أُرْدُنٌّ: شديدة، قال أبّاقٌ الدُّبَيريّ[3]:

قد أخذَتْني نعسة أرْدُنُّ ومَوْهَبٌ مُبْزٍ بها مُصِنُ

أراد أنّ موهباً صبور على دفع النوم وإن كان شديد النعاس.

الأمومة، الأمّوة: والأمومة مصدر للأمّ، وهي معروفة، وقد يُقال للجدة: أُمٌّ. يقال: أمّ بيّنة الأمومة، أي: صحيحة الولادة وليست على المجاز والتشبيه، وقالوا:

(١) ينظر: أدب الكاتب ٣٤٣، وإسفار الفصيح ١/ ٥١١، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٢) إسفار الفصيح ١/ ٥١١،
(٣) اللسان (ردن) ١٣/ ١٧٧ – ١٧٨، والتاج (ردن) ٣٥/ ٨٤.

أَمَـة بيّنـة الأمـوّة، والأمَـة: الجاريـة المرقوقة المملوكـة، أي: هـي ظاهرة المملكة، وليسـت مشـبّهة بهـا، والأمـوّة مصـدر للأمَـة، ولا يتـصرف منهـما فعـل[1]، ونقـل بعضهـم: أمّت تـؤمُّ أمومة[2].

الأَيـن: آنَ يئـين أينـاً: حـان وقَـرُب، وهـو مثـل أنـى يـأْني إنًـى، مقلـوب منـه[3]، وآن أينـا: أعيـا. أبـو زيـد: الأيـن الإعيـاء والتعـب، وهو ليـس مـن المعنـى الأوّل بشيء، قـال كعـب بن زهـير[4]:

فيهـا عـلى الأيـن إرقـالٌ وتبغيـلُ

وقـد اختُلِـف في الأيـن بمعنـى الإعيـاء، مـن جهـة اشـتقاق فعـل منـه، فقـال أبـو زيـد وأبـو عبيـدة: لا فعـل للأيـن الـذي هـو الإعيـاء، ونُقِـل عـن ابـن الأعـرابي اشـتقاق الفعـل منـه، فقـال: آن يئـين أينـاً مـن التعـب، وأنشـد:

قد قلتُ للصُّباحِ والهواجرِ
إنّا وربّ القُلُص الضوامرِ

قـال: إنّـا، أي: أعيانـا. والصُّبـاح: التـي يقـال لهـا: ارتحـلْ فقـد أصبحنـا، والهواجر التـي يُقـال لهـا: سـيري فقـد اشـتدت الهاجرة.

وقيّد الليث اشتقاق الفعل من الأين بالشعر[5].

والحـقّ أنّ النصـوص لم تتضافـر عـلى اسـتعمال الفعـل مـن الأيـن بمعنـى التعـب إلا فيـما أنشـده ابـن الأعـرابي.

(١) إسفار الفصيح١/ ٥١٣، والمخصص ٤/ ٣٣٧، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٢) اللسان (أمم) ١٢/ ٢٩.
(٣) نصّ ابن جنّي، فيما نقله عن الأصمعي، أنّ آن مقلوب عن أنى، ودليل ذلك أنّ مصدر أنى يأني: الإنى، ولا مصدر لآن، فلما عُدم من آن المصدر الذي هو أصل الفعل، عُلم أنّه مقلوب عن أنى يأني إنًى. الخصائص ٢/ ٧٢، وينظر: المخصص ١/ ٣١٣.
(٤) شرح ديوانه للسكري ٩.
(٥) ينظر: اللسان (أين) ١٣/ ٤٤، والمزهر ٢/ ١٧١، والتاج (أين) ٣٤/ ٢٢٢، والرجز بلا نسبة في مصادر التخريج.

الأُوام: وهو حرّ العطش في الجوف، وقيل شدّة العطش، قال صاحب العين: «ولم أسمع منه فعلاً، ولو جاء في شعر: أوّمه تأويماً لما كان به بأس»[(١)]، ونصّ الأزهري أنّ أبا زيد ذكر الأُوام، وهو العطش، ولم يذكر له فعلا[(٢)]، ومنه قول الفقعسي[(٣)]:

قد عَلِمَتْ أنّي مُرَوّي هامِها
ومُنْهِبُ الغليلِ من أُوامها

ونقل أهل اللغة: آم يؤوم أوْماً[(٤)].

ببّان: يُقال: هم على ببّان واحد، وبَبان، بالحذف للتخفيف، أي: هم على طريقة واحدة، وهم بَبَّان، أي: هم سواء، كما قالوا: بأْج واحد، قال عمر، رضي الله عنه: «لولا أن أترك آخر الناس بَبَّاناً ليس لهم شيء، ما فُتِحَتْ عَليَّ قرية إلّا قسمْتُها كما قسم النبي، صلّى الله عليه وسلّم، خيبرَ، ولكنّي أتركها خِزانة لهم يقتسمونها»[(٥)]، أي ضرباً واحداً في العطاء، يريد التسوية في القَسْم، وكان يُفضّل المجاهدين وأهل بدر في العطاء، وقيل الكلمة ليست عربية، ولم تُسمع في غير هذا الحديث، وقيل ليس في كلام العرب ببّان، ورُدّ هذا القول، أنّ هذا الحديث مشهور رواه أهل الإتقان، وقيل هي كلمة يمانية ولم تَفشُ[(٦)].

وبَبّان على تقدير فَعْلان، وقيل على تقدير فَعّال، ولا يُصَرّف منها فعل[(٧)]، وإذا قلنا هي على تقدير فَعْلان فهي مصدر، ويقوّي هذا معناها (سواء)، وكذا

(١) العين (آم) ٨/ ٤٢٦.
(٢) تهذيب اللغة (آم) ١٥/ ٤٤٦.
(٣) ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي ٨٥.
(٤) اللسان (أوم) ١٢/ ٣٨، والتاج (أوم) ٣١/ ٢٥٣.
(٥) صحيح البخاري، كتاب المغازي، حديث رقم (٤٢٣٥)، ص١٠٣٩، وللحديث روايات أخرى في البخاري، حديث رقم (٢٣٣٤، ٣١٢٥)، وينظر: الفائق في غريب الحديث ١/ ٧١، ونيل الأوطار، حديث رقم (٣٤٧٢، ٣٤٧٣) ص١٥٤٣.
(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث (بب) ١/ ٩١، واللسان (بب) ١/ ٢٢٢، وعمدة القاري، حديث رقم (٤٢٣٥) ١٧/ ٣٤١.
(٧) اللسان (بب) ١/ ٢٢٢،والتاج (بب) ٢/ ٤٤.

اللفظ، لموافقته لفظ بعض المصادر المسموعة على ندرتها، كـ«لَيّان»، من لواه دَيْنَه، وبدينه: مطله[1]، وكذا شَنْآن بالتسكين، يكون مصدراً، ويكون صفة، مثل سكران[2]، وقد أنكر ابن سيده[3] مجيء المصادر على وزن فَعْلان، فقال: إنّما تأتي على فِعلان كثيراً، كالوِجدان، والعِرفان، ونصّ أن الأصل في لَيّان كأنّه بالكسر: لِيّان، فاستثقلوا كسر الياء وهي مشدّدة، ففتحوا لأجل التخفيف، وقوّى عنده ذلك نقلهم عن بعض العرب: لِيّان، بكسر اللام. ووصف السيوطي[4] مجيء المصدر على فَعْلان أنّه شاذ، واكتفى بعض أهل اللغة بذكر ليّان ممّا جاء على هذا الوزن من المصادر[5].

البَطالة، والبُطولة: البَطَل: الشجاع، وقد بطُل الرجل يبطُلُ بطولة وبَطالة: صار شجاعاً، ورجل بطل بيِّن البطولة والبَطالة: شجاع تبطُل جراحاته فلا يكترث لها، وقيل: إنّما سمي الشجاع بطلاً لأنّ الأشداء يبطلون عنده، وقيل: هو الذي تبطُل عنده دماء الأقران فلا يُدرك عنده الثأر من قوم أبطال، وهو عند أبي عبيد مصدر لا فعل له[6].

البَطيط: بطّ الجرحَ وغيره يبُطُّه بطّاً: شقّه، والبطبطة صوت البطّ، ويه سمّي، والبطيط، كأمير: العَجَبُ والكذب، ولا يُقال منه فعل، قالوا: جاء بأمر بطيط، أي: عجيب[7].

البُنُوَّة: الابن معروف، يُقال: ابن بيّن البنوة، أي: صحيح الولادة ظاهرها، على الحقيقة، لا على المجاز والتشبيه، والبنوّة مصدر، ولا يستعمل منه فعل[8].

(١) اللسان (لوى) ١٥/ ٢٦٣،والمناهجالكافية ١٩٢.
(٢) اللسان (شنأ) ١/ ١٠١.
(٣) المخصص ٤/ ٢٨٢.
(٤) المزهر ١/ ٢٣٢.
(٥) ينظر: المناهجالكافية ١٩٢.
(٦) اللسان (بطل) ١١/ ٥٦، وينظر: المزهر ٢/ ١٧١- ١٧٢.
(٧) ينظر المزهر ٢/ ١٧٢، والتاج (بطط) ١٩/ ١٥٦.
(٨) إسفار الفصيح ١/ ٥١١.

التباشير: تباشير كلّ شيء: أوّله، كتباشير الصباح والنور، كأنّه جمع تبشير، مصدر بشّر، ولا مفرد له، ومنه قول لبيد في وصفه صاحباً له قد عرّس في سفر فأيقظه[1]:

فلمّا عرَّسَ حتّى هِجتُهُ بالتّباشير من الصُّبْح الأُوَلْ

والتباشير: طرائق ضوء الصبح في الليل، وآثار الرياح على الأرض، وكذا آثار جَنَب الدابة من الدَّبَر، ولا يكون منه فعل[2].

التَّجدير: يُقال: جَدُرَ جدارة، وهو جدير بكذا ولكذا، أي: خليق له، وجدّرَ الحائط شيَّدَه، والمصدر منه التجدير؛ لأنّه من فعّل، والجَيْدَرُ، والجَيْدَريُّ والجَيْدران: القصير، والتجدير: القِصَرُ، ولا فعل له[3].

الحَتْف: الموت، وجمعه: حتوف، وقالوا: مات حتْفَ أنفه، أي: مات على فراشه من غير ضرب، ولا قتل، وقيل إذا مات فجأة[4]، ولا يستعمل في الموت بالغرق أو الهدم[5]، وأوّل من تكلم به النبي، صلّى الله عليه وسلم، وذلك من فصاحته، فإنّه تكلّم بألفاظ اقتضبها لم تسمع من العرب قبله[6]، جاء في الحديث فيمن خرج مجاهدا في سبيل الله: «فإن رفسته دابّة أو أصابته كذا فهو شهيد، ومن مات حتف أنفه فقد وقع أجره على الله...» أي: من مات على فراشه كأنّه سقط لأنفه فمات[7].

ونصّ ابن دريد أنه ليس لـ(حَتْف) فعل يتصرّف، لا يقال: رجل محتوف[8]، وإلى ذلك أشار الأزهري، فقال: ولم أسمع للحتف فعلاً[9]، وكذا قول الجمهور

(١) الديوان ١٤٢، وينظر: اللسان (بشر) ٤/ ٦٢، والتاج (بشر) ١٠/ ١٩٠.
(٢) اللسان (بشر) ٤/ ٦٢، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٣) اللسان (جدر) ٤/ ١٢٢، والتاج (جدر) ١٠/ ٣٨٨.
(٤) ينظر: العين (حتف) ٣/ ١٩٣، والجمهرة (حتف) ١/ ٣٨٦.
(٥) الكليات ٨٥٨.
(٦) فقه اللغة ١/ ١٠٥، والمزهر ١/ ٢٤٠.
(٧) الفائق ١/ ٢٥٩، والنهاية ١/ ٣٣٧.
(٨) الجمهرة (حتف) ١/ ٣٨٦.
(٩) تهذيب اللغة (حتف) ٤/ ٢٥٧.

مـن أهـل اللغـة[١]، وقـال ابـن القوطيـة، وابـن القطـاع بتصرفـه؛ إذ نقلـوا: حتفـه الله حتفـاً: أماتـه[٢]، ومـا ذهبـا إليـه مرجـوح؛ إذ لم يعضـدا ذلـك بسـماع عـن ثقـة.

وقـال ابـن سـيده في إعـراب (حتـف) في قولهـم: مـات حتـف أنفـه: نصـب عـلى المصـدر، كأنّهـم توهّمـوا حَتَـفَ، وإن لم يكـن لـه فعـل[٣].

الحرّيّـة والحَروريـة: الحُـرّ ضـدّ العبـد، وهـو لا ملـك لأحـد عليـه، يُقـال: فـلان بـين الحرّيّـة والحروريّـة، بفتـح الحـاء وضمهـا، ولا يشـتق منهـما فعـل[٤].

الخَضيعَـة: وهـي الصـوت يخـرج مـن جـوف بطـن الفـرس إذا عـدا، ولا يُعلـم مـا هـو، ولا فعـل لهـا، وقـال أبـو زيـد هـو صـوت قنـب الفـرس الحصـان، والقُنْـب: هـو وعـاء قضيبـه، والخضيعـة: الوقيـب وهـو الصـوت[٥]، ونـصّ اللغويـون عـلى أنّ المصـادر قـد تـأتي عـلى فعيـل، لـضروب مـن السـير وللأصـوات، نحـو الوجيـف لـضرب مـن سـير الإبـل، والدبيـب، والنعيـب والنشـيج للأصـوات[٦].

الخُؤولـة: الخـال معـروف، وهـو أخـو الأمّ، يُقـال: اسـتخولهم: اتخذهـم خـولاً، أي: حَشَـماً، واسـتخول فيهـم: اتخذهـم أخـوالاً، ويقـال: خـال بـيّن الخؤولـة، وبينـي وبـين فـلان خؤولـة كالعمومـة، وهـو مصـدر لا فعـل لـه[٧].

الرُّجولـة، والرُّجلَـة: يُقـال: رجـل بـيّن الرُّجولـة، والرجوليّـة، أي: كامـل في الرجـال، وراجـل بـيّن الرُّجْلـة والرِّجْلـة، بمعنـى المـشي، وهـي مـن المصـادر التـي لا أفعال لهـا[٨].

(١) ينظر التاج (حتف) ٢٣/ ١١٥.
(٢) الأفعال لابن القوطية ٢٠٧، والأفعال لابن القطّاع ١/ ٢١٩.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم (حتف) ٣/ ٢٧٥.
(٤) إسفار الفصيح ١/ ٥١٨، والغريب المصنف ٢/ ٦٨٦، والتاج (حرر) ١٠/ ٥٧٣.
(٥) المخصص ٢/ ٩٤، واللسان (خضع) ٨/ ٧٥، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٦) تمهيد القواعد ٨/ ٣٧٨٩، والمناهج الكافية ١٩٣.
(٧) اللسان (خول) ١١/ ٢٢٤، والمزهر ٢/ ١٧٢، والتاج (خول) ٢٨/ ٤٤٥.
(٨) ينظر: المخصص ٤/ ٣٣٦، واللسان (رجل) ١١/ ٢٧١، والمزهر ٢/ ١٧١.

الزعـارَّة: بتشـديد الـراء وتخفيفـه: وهـي الشراسـة والسـوء في الخلـق، قالـوا: في خلقـه زعـارَّة وزَعَـرٌ، وليـس لـه فعـل يتـصرف منـه، وقـد يقولـون: زَعِـرَ زَعَـراً، أي: ساء[1].

السَّأَدُ: دأب السير في الليل، وأسأد ليله، أي: أدأب السير فيه، قال لبيد[2]:

يُسْـئِدُ السـير عليهـا راكـب رابـطُ الجـأش عـلى كلّ وَجَـلْ

والسـأَد: انتقـاض الجـرح، يُقـال: سَـئد جرحـه (كفـرح) يسْـأد سـأداً، فهـو سَـئدٌ، وأنشـدوا في ذلك[3]:

فبـتُّ مـن ذاك سـاهراً أرِقـا ألقـى لقـاء اللاقـي مـن السـأدِ

وقـد نـصّ ابـن سـيده أنّـه لم يـر فعـلاً للسـأَد، إذا كان بمعنـى السـير في الليـل؛ إذ المنقـول عـن العـرب: أسـأد السـير: أدأبـه[4]، وبهـذا يكـون المصـدر منـه: الإسـآد، كـالإكرام[5].

السّـر: السُّـرّ: مـن الأَسرار التـي تُكتـم، وهـو مـا أخفيـت، وأسرّ الـشيء: كتمـه وأظهـره مـن الأضـداد، وسررتـه: كتمتـه وأعلنتـه، وسرّ النسـب: مَحْضُـه وأفضلـه، والسّـرّ مـن كلّ شيء: الخالـص، ولا فعـل لـه[6].

السـكافة: الإسْـكاف: الصانـع أيّـاً كان، والإسـكاف والأسـكوف: الخفّـاف، وخـصّ بـه جماعـة النجّـار، والإسـكاف الحـاذق بالأمـر، وحرفتـه السِّـكافَة، ككتابـة، وقـال الليـث: الإسـكاف مصـدره السِّـكافة، ولا فعـل لـه[7].

(١) ينظر: المزهر ٢/ ١٧٢، والتاج (زعر) ١١/ ٤٢٧.
(٢) الديوان ١٤٠، والعين (سأد) ٧/ ٢٨٦، واللسان (سأد) ٣/ ٢٠١.
(٣) تهذيب اللغة (سأد) ١٣/ ٢٨، والتاج (سأد) ٨/ ١٦٦، والبيت مجهول القائل.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم (سأد) ٨/ ٥٤٠، واللسان (سأد) ٣/ ٢٠١.
(٥) ينظر: التاج (سأد) ٨/ ١٦٦.
(٦) ينظر: اللسان (سرر) ٤/ ٣٥٦- ٣٥٩، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٧) المخصص ٣/ ٤٣٦، واللسان ٩/ ١٥٧- ١٥٨، والتاج (سكف) ٢٣/ ٤٥٢.

الشَّطْرُ، والشطير: شطْرُ كلّ شيء: نصفه، وشطَرَ ماله: جعله نصفين، وشَطْر الشيء: ناحيته ووجهته، قال تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/ ١٤٤]، أي نحوه وتِلقاءه، فهو في الآية ظرف، وإذا كان بهذا المعنى فلا يتصرف منه الفعل[١]، أمّا إذا أردت بالشَّطْر حَلْبَ الناقة أو الشاة، فله فعل، وهو قولك: شطَرَ الناقة يشْطُرُها شطْراً: حلب شطْراً وترك شطْراً، وللناقة شطران: قادمان وآخران، وكل خلفين شطْرٌ[٢].

والشطير أيضاً لا فعل له: وهو البعيد، قالوا: منزل شطير: بعيد، ولو استعمل له فعل لقيل: شطر شِطاراً، وكان قياساً[٣].

العبودة، والعبوديّة: يُقال: عبَدَ يعبُدُ عبادة، ولا تكون العبادة إلّا لله، ويُقال: فلان عبدٌ بيِّن العُبودة، والعبوديّة والعَبْديَّة: أقرّ بالعبودية، وأصل العبوديّة الخضوع والتذلل، قال صاحب العين: «وعبدٌ بيّن العبودة، وأقرّ بالعبوديّة، ولم أسمعهم يشتقون منه فعلاً، ولو اشتُقّ لقيل: عبُد، أي: صار عبداً، ولكن أُميت منه الفعل»[٤].

العُروبَة والعُرُوبيَّة: يُقال: رجل عربيّ إذا كان نسبه في العرب ثابتاً، وإن لم يكن فصيحاً، ورجل مُعرِب إذا كان فصيحاً، وإن كان عجميّ النسب، ورجل بيّن العُروبة والعُرُوبيّة، وهما من المصادر التي لا أفعال لها[٥]، ونُقِل عن ثعلب: عَرُب الرجل يعْرُب عُروباً وعُروبة وعَرابة وعروبيّة، كفَصُح وزناً ومعنى، ويكون على هذا إذا أُريد به الفصاحة بعد لُكنة[٦]. وكل ما جاء على هذا الباب فالمعنى فيه الصحة والظهور[٧].

(١) اللسان (شطر) ٤/ ٤٠٨، والتاج (شطر) ١٢/ ١٦٩.
(٢) التاج (شطر) ١٢/ ١٦٩.
(٣) العين (شطر) ٦/ ٢٣٣.
(٤) العين (عبد) ٢/ ٤٨، وينظر: اللسان (عبد) ٣/ ١٧١، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٥) المخصص ٤/ ٣٣٦، واللسان (عرب) ١/ ٥٨٦، والمزهر ٢/ ١٧٢.
(٦) ينظر: اللسان (عرب) ١/ ٥٨٩، والتاج (عرب) ٣/ ٣٣٥.
(٧) إسفار الفصيح ١/ ٥١٢.

المَعْسور، والمَيْسور: وممّا جاء من المصادر على وزن مفعول: المعسور والميسور، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنّها مصادر جاءت على وزن مفعول، والمعسور بمعنى العسر، والميسور بمعنى اليسر، وهما نقيضان في المعنى، ويقال: دعه إلى ميسوره، وإلى معسوره، أي: إلى زمان يسره وعسره، كما يُقال: خفوق النجم[(١)]، وحمله سيبويه على معنى: دعه إلى أمر يُوسَر فيه أو يُعْسَر فيه[(٢)]، وكلام سيبويه يدلّ على أنّهما ليسا مصدرين، وإنّما هما مفعولان، كما تقول: هذا وقت مضروب فيه زيد، وعجبت من زمان مضروب فيه زيد[(٣)]، وإلى نحو هذا ذهب ابن سيده في تفسير: ميسوره ومعسوره، بأنّها مفعولات وليست مصادر[(٤)].

وهذه المصادر لا أفعال لها إلّا مزيدة، فلم يقولوا: يَسَرْته إذا أرادوا هذا المعنى، فالمصادر التي تكون على وزن مفعول لا تأتي موافقة الفعل الملفوظ، وإنّما على توهم فعل ثلاثي على غير لفظه[(٥)].

العَصْد: وهو اللِّيُّ، وعصد الشيء يعْصِدُه عَصْداً: لواه، والعصيدة منه، والعَصْد: النكاح، لا فعل له، وقال كراع: عَصَدَ الرجل المرأة يعصِدها عصْداً، وعَزَدها عزْداً: نكحها، فجاء به بفعل[(٦)].

العمومة: العمّ معروف، وهو أخو الأب، يُقال: عمّ بيّن العمومة، أي: صحيح في النسب، لا على الاستعارة والمجاز، والعمومة مصدر العم، ولا يستعمل منه فعل[(٧)].

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٦٣، وشرح الشافية ١/ ١٧٤، واللسان (عسر) ٥/ ٥٦٥.
(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٧.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٤٧١.
(٤) المخصص ٤/ ٣٢.
(٥) اللسان (عسر) ٥/ ٢٩٥.
(٦) ينظر: المنتخب ١/ ١٣٨، واللسان (عصد) ٣/ ١٩٢، والتاج (عصد) ٨/ ٣٨٠.
(٧) الغريب المصنف ٢/ ٦٨٧، وإسفار الفصيح ١/ ٥١٣.

الفَراسة، والفُروسة: الفِراسة بكسر الفاء: التَّوسّم، يُقال: تفرّس في الشيء، إذا توسّمه، وقيل: هو إدراك الباطن، والفَراسة بالفتح، والفُروسيّة: الحذق في ركوب الخيل، والفُروسة لغة فيه، ولا فعل للفَراسة والفُروسة، وحكى اللحياني وحده، فَرَس، وفرُس إذا صار فارساً، وهو شاذ[1].

الكَشْر: الكَشْر: بدوُّ الأسنان عند التبسّم، يقال: كشَرَ عن أسنانه يكشِرُ كَشْراً أبدى، يكون في الضحك وغيره، وقد كاشره، والمصدر من كاشره كِشْرَة، والفِعْلَة تجيء مصدر فاعل، مثل هاجر هجرة، والكَشْر: ضربٌ من النكاح، ولا يشتق منه فعل إذا كان بهذا المعنى[2].

الوَطَر: الوطر: قال صاحب العين: «كلُّ حاجة كان لصاحبها فيها همة فهي وطَرُه، ولم أسمع لها فعلاً أكثر من قولهم: قضيت وطري، أي: حاجتي، وجمع الوطر: أوطار»[3].

الواعية، والوَعى: الوَعْيُ: هو حفظ القلبِ للشيءَ، يقال: وعى الحديث أو الشيء يعيه وعياً، وكذا أوعاه، أي: حفظه، وفهمه، وهو واع، أمّا الوَعَى: فصوت جلبة صوت الكلاب في الصيد، ولم يُسمع له فعل، والواعية الصراخ والصوت، يُقال: سمعت واعية القوم، أي: أصواتهم. وقد تأتي بمعنى الصُّراخ على الميِّت ونعْيه، وليس له فعل من هذا اللفظ[4].

الولُوديَّة (بضم الواو الأولى وفتحها): الصِّغر، يُقال: فعل كذا في وليديته، على معنى: في الحال الذي كان فيه وليداً، وهي أيضاً الجفاء، والأميّة، وقلّة العلم بالأمور، وهي من المصادر التي لا أفعال لها، فالمصدر من ولد ولادة، وإلادة، قالوا: وَلَدته أمّه وِلادة وإلادة على البدل[5].

(١) اللسان (فرس) ٦/ ١٥٩، والتاج ١٦/ ٣٢٨- ٣٢٩.
(٢) ينظر: اللسان (كشر) ٥/ ١٤٢، والتاج (كشر) ١٤/ ٤٥.
(٣) العين (وطر)٧/ ٤٤٦، واللسان (وطر) ٥/ ٢٨٥، وينظر: المزهر ٢/ ١٧٠.
(٤) المخصص ١/ ٢١٨، واللسان (وعي) ١٥/ ٣٩٦- ٣٩٧، والتاج (وعي) ٤٠/ ٢١٥.
(٥) اللسان (ولد) ٣/ ٤٦٧- ٤٦٩، والتاج (ولد) ٩/ ٣٢٣، ٣٢٨.

الوَصافة: يقال: وَصُفَ الغلام، أي: بلغ حدّ الخدمة، واختُلف في المصدر بين الوصافة والإيصاف، قال أبو عبيد: وَصيف بيّن الوصافة، وقال ثعلب بيّن الإيصاف، وأدخلاه في المصادر التيليس لها أفعال[1]، ووجه الخلاف بينهما من جهة أن وَصافة، مثل: كرُم كرامة، وإيصاف، مثل: أكرم إكراماً.

المودوع: يقال: ودُع الرجل وداعة، وإنّه لذو وداعة وكذلك تُدعة، فهو وادع ووديع، وهي السكون والهدوء والخفض في العيش، ويُقال أيضاً: ودُعَ الرجل يَوْدُعُ دَعة ووداعة، وقالوا: عليك بالمودوع، أي: بالسكينة والوقار، وهو مثل: المعسور والميسور، أي هو مصدر جاء على وزن مفعول، من غير أن تجعل له فعلاً؛ إذ لم يقولوا ودَعتُه في هذا المعنى، مثلما لا يقال يَسَرَ هو عَسَرَه من الميسور والمعسور[2].

(١) الغريب المصنف ٢/ ٦٨٧، واللسان (وصف) ٩/ ٣٥٧، والتاج (وصف) ٢٤/ ٤٦٠.
(٢) ينظر: المخصص ٣/ ٣٢٣، ٤٥٥، واللسان ٨/ ٣٨١- ٣٨٢.

الخاتمة

فيما يأتي بيان لأهم النتائج التي توصّل إليها البحث:

تقع المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة في ثلاثة أنواع، وهي:

أ- **النوع الأوّل**: وهو ما يجوز إضمار فعله وإظهاره، وذلك إذا دلّ عليه دليل الحال أو اللفظ، نحو قولك لمن رأيت عليه وعثاء السفر: خيرَ مقدم، على تقدير: قدمت خير مقدم، ولكنه تُرك لفظ ذلك كلّه استغناء عنه بما فيه من ذكر معنى المصدر، واكتفاء بعلم المخاطب، وهذا الباب واسع في كلام العرب؛ لذلك ذهب البحث إلى أنّ هذا النوع محكوم بتحقّق الضابط لا بالسماع على نحو ما ذهب إليه بعض النحاة.

ب- **النوع الثاني**: ما له فعل من لفظه وقد حُذِف الفعل العامل فيه وجوباً؛ وذلك لكون المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو يقع في: الطلب، والدعاء للإنسان أو عليه، والأمر...، وقد اختلف النحاة في حذف الفعل فيما تقدم، فجعله قسم منهم محصوراً بالسماع فلا يقاس عليه، ونُسِب القول إلى سيبويه، وذهب الفراء والمبرد إلى أنّ هذا ينقاس في الأمر والاستفهام فقط، وذهب آخرون إلى أنّه ينقاس في الأمر، والدعاء، والاستفهام بتوبيخ، وفي التوبيخ بغير استفهام، وفي الخبر المقصود به الإنشاء، أو الوعد، وهو اختيار ابن مالك، واختار البحث ما ذهب إليه ابن مالك لكثرة الشواهد المسموعة في هذا الباب، وكثرة الاستعمال دليل على الأصالة.

ت- **النوع الثالث**: المصادر التي لا أفعال لها من لفظها البتة، وهو يقع في قسمين:

القسم الأوّل: ما يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، ومنه ما يُستعمل مفرداً، مثل: أُفّ، أُفّاً، أفّة، ومثله بَهْراً: والبُهْرُ: الغلبة،

يقال: بهراً له، أي: غلبة وتعساً، ومنه أيضاً: دَفْراً: أي نتْناً، ومصادر هذا النوع (وهي المفردة، التي تكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) نادرة قليلة، فلم يقف البحث على غير هذه الثلاثة المذكورة، وقد أخذ البحث على النحاة حينما ذكروا هذه المصادر ضمن المصادر التي حُذف عاملها وجوباً.

ومنه ما يُستعمل مضافاً، ويكون مفرداً، ويكون مثنى، ومثال المفرد قولهم في القسم الاستعطافي: قَعْدَكَ اللهَ إلّا فعلت، ومنه سبحانَ اللهِ، أمّا المثنى من المهمل الفعل الملازم للإضافة فهو المراد به التكثير، وهو كقولهم: لبّيك، وحنانيك وسعديك...، وهي مصادر لا تتصرف، فلا تقع غير منصوبة. ومنه ما يُستعمل مضافاً ومفرداً: وهو يرد في ألفاظ وصفها بعض النحاة أنّها قليلة، وهي: ويح، وويل، وويب، وويس.

القسم الثاني: ما لم يُسمع له فعل من لفظه، مع أنّه لا يكون بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، ولا يمنع اللفظ من استعماله كالإعلال وغيره، والقياس في هذا النوع من المصادر أنّه لا يمنع أن يكون له فعل، غير أنه لم يسمع فيه الفعل، ومثاله: الأبوّة: والأب معروف، يُقال: أب بيّن الأبوّة، أي: أنّه أب حقيقة، وليس مجازاً، والأبوّة مصدر تركت العرب استعمال الفعل منه، وهذا النوع من المصادر وردت متصرفة في استعمال العرب لها، ولم يتطرق النحاة إلى هذه القضية لانعدام الحاجة للتنبيه عليها لوضوح أمرها، وقد وردت في المواضع الإعرابية كافة، وهذه المصادر مقيدة أيضاً بالسماع، وقد جمعها الباحث من مصادر لغوية متعددة.

هذا وقد رجّح البحث أن تكون بَبّان مصدراً، وهي بمعنى: (سواء) على تقدير فَعْلان، وهي موافقته لفظ بعض المصادر المسموعة على ندرتها،

كـــلَيّان، مــن لــواه دَيْنَــه، وبدينــه: مطلــه، وكــذا شــنْآن بالتســكين، يكــون مصــدراً، ويكــون صفــة، مثــل ســكران، وقــد أنكــر ابــن ســيده مجــيء المصــادر عــلى وزن فَعْــلان. ووصــف الســيوطي مجــيء المصــدر عــلى فَعْــلان أنّــه شــاذ، واكتفــى بعــض أهــل اللغــة بذكــر ليّــان ممّــا جــاء عــلى هــذا الــوزن مــن المصــادر، وبهــذا فقــد أضــاف البحــث مصــدراً آخــر إلى المصــادر التــي جــاءت عــلى هــذا الــوزن.

المصادر

- **الإبانة في اللغة العربية**، العوتبي الصحاري، توفي في القرن السادس الهجري، تحقيق د. عبدالكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، ط١، ١٩٩٩م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- **إسفار الفصيح**، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، تحقيق أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **الأفعال**، ابن القطّاع (ت: ٥١٥هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٦٠هـ.
- **الأفعال**، ابن القوطية (ت: ٣٦٧هـ)، تحقيق علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، (لا. ت).
- **أمالي ابن الحاجب**، ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق د. فخر قدارة، دار عمّار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، د. جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠٠٨م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محبّ الدين المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

- **تهذيب اللغة**، أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **جمهرة اللغة**، أبو بكر بن دريد (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **جمهرة الأمثال**، أبو هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، عبدالمجيد قطامش، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، أبو العرفان بن علي الصبّان (ت: ١٠٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط٤، ١٩٩٩م.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٣١هـ)، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرح وتعليق د.م. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.
- **ديوان أعشى همدان وأخباره**، تحقيق د. حسن عيسى، دار العلوم، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٣م.
- **ديوان أميّة بن أبي الصلت**، جمعه وحققه د. سجيح جميل، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار صادر، مصر.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦م.
- **ديوان كعب مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد.
- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، دار صادر، بيروت.

- **ديوان النابغة الجعدي**، جمعه وحقّقه د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٤م.
- **شرح أبيات سيبويه**، يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، توفي بعد (٩٠٠هـ)، تحقيق د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (لا. ت).
- **شرح التسهيل**، ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح ديوان كعب بن زهير صنعة السكري**، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الأسترآباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق د. عبداللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ٢٠١٤م.
- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، أبو عبدالرحمن المكُّودي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق د. فاطمة الراجحي، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- **شعر الخوارج**، جمع د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م.
- **شعر ابن ميّادة**، جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢م.
- **صحيح البخاري**، أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

- **الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية**، تقي الدين النيلي، من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.
- **العقد الفريد**، ابن عبد ربه الأندلسي (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق د. عبدالمجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق د. سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، ضبطه عبدالله محمود عبدالله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- **الغريب المصنف**، أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١، ١٩٨٩م.
- **الفائق في غريب الحديث**، جار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط٢، (لا. ت).
- **فقه اللغة العربية دراسات تحليلية مقارنة**، د. آمنة الزعبي، وزارة الثقافة، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.
- **فقه اللغة وأسرار العربية**، أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٣٠هـ)، ضبط د. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
- **الكتاب**، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- **الكليات**، أبو البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ)، مقابلة د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.
- **لسان العرب**، ابن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، (لا. ت).
- **ما تبقّى من أراجيز أبي محمد الفقعسي**، جمعها وحققها وشرحها د. محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافية والإعلام، بغداد، ط١، ٢٠٠١م.

- **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره**، صنعة د. حاتم الضامن، مجلة المورد، م٢، ع١، بغداد، ١٩٧٣م.
- **المخصّص**، ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المرار بن سعيد الفقعسي حياته وما تبقى من شعره**، صنعة د. نوري القيسي، مجلة المورد، م٢، ع٢، بغداد، ١٩٧٣م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- **المسائل والأجوبة**، ابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق د. مصطفى عدنان، نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ٢٠١٩م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار المدني، ١٩٨٤م.
- **المستقصى في أمثال العرب**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- **المقتضب**، أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- **المناهج الكافية في شرح الشافية**، زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق د. رزان يحيى، مجلة الحكمة، برطانيا، ط١، ٢٠٠٣م.
- **المنتخب من غريب كلام العرب**، كراع النمل (ت: ٣٠٩هـ)، تحقيق د. محمد العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٩م.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، محمد الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، خرّج أحاديثه رائد بن صبري، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ٢٠٠٤م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.